

تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري.

Normalization of Moroccan-Israeli relations and its repercussions on Algerian national security.

رباح منال إسمهان¹، عيسات فضيلة²

¹ جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة -الجزائر،

m.rebbah@univ-chlef.dz

² جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة -الجزائر،

f.aissat@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2025/04/15

تاريخ القبول: 2025/03/10

تاريخ الاستلام: 2024/10/31

ملخص: تعالج هذه الدراسة تأثير تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل لسنة 2020 على الأمن القومي الجزائري، باعتبارها تحولاً استراتيجياً في المشهد الجيو-سياسي لشمال إفريقيا بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة. وذلك من خلال البحث في تداعيات التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين. كما تقترح الدراسة سيناريوهات لتطور العلاقات الجزائرية-المغربية، مع تقديم توصيات لتعزيز السياسات الأمنية والدبلوماسية الجزائرية، بهدف تحصين أمنها، أمام التحالفات الإقليمية المتغيرة والتكيف مع التحديات الهيكلية التي تفرضها البيئة الجيو-سياسية الجديدة.

كلمات مفتاحية: الجزائر؛ المغرب؛ إسرائيل؛ الأمن القومي؛ التطبيع؛

Abstract: This study addresses the impact of the normalization of relations between Morocco and Israel in 2020 on Algerian national security, viewing it as a strategic shift in the geopolitical landscape of North Africa. The research is grounded in an analysis of the bilateral relations between Morocco and Israel from a politico-strategic perspective, highlighting the implications of military and intelligence cooperation between the two countries. Additionally, the research proposes various scenarios for the future evolution of Algerian-Moroccan relations, offering recommendations to strengthen Algerian security and diplomatic policies aimed at safeguarding security against shifting regional alliances and adapting to the structural challenges posed by the new geopolitical environment.

Keywords: Algeria; Morocco; Israel; national security; Normalization

المؤلف المرسل: رباح منال اسمهان، m.rebbah@univ-chlef.dz

مقدمة:

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال القرن العشرين سلسلة من التحولات الجيو-سياسية المهمة التي أحدثت تغييراً في موازين القوى الإقليمية، ومن أبرز هذه التحولات تطبيع العلاقات بين دول عربية وإسرائيل، والتي توجت باتفاقيات "أبراهام" التي بدأت في سنة 2020.

كما ويُعد تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل في ديسمبر 2020 أحد أهم التحولات الكبرى التي ساهمت وستساهم في تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية للمغرب، والمساهمة أيضاً في التأثير على جملة من القضايا الإقليمية خاصة في ظل الدعم الأمريكي غير المشروط للمغرب.

في هذا السياق، نشير إلى أن التطبيع المغربي الإسرائيلي قد فتح فصلاً جديداً في العلاقات الثنائية بين البلدين، واتسع ليشمل التعاون في المجالات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والتكنولوجية، ما أثار قلقاً متزايداً لدى دول الجوار، وخاصة الجزائر، بصفتها قوة إقليمية رئيسية في شمال إفريقيا وواحدة من الدول التي تتمتع بتاريخ طويل من الدعم الثابت للقضية الفلسطينية والحركات التحررية في العالم، والتي طالما اتخذت موقفاً صريحاً ورافضاً لأي تطبيع مع إسرائيل.

كما تعتبر الجزائر أن هذا التطبيع تهديداً مباشراً لأمنها القومي، نظراً للتعاون العسكري والأمني المتزايد بينهما، والذي يشمل تبادل التكنولوجيا العسكرية والاستخباراتية المتقدمة.

من هذا المنطلق، فإن العلاقات الجديدة بين المغرب وإسرائيل قد تؤدي إلى تصاعد التوترات بين البلدين، وإلى تغيير موازين القوى في المنطقة على الصعيد العسكري، كما يُنظر إلى تعزيز القدرات العسكرية المغربية من خلال التعاون مع إسرائيل على أنه تهديد استراتيجي مباشر للجزائر، وأنه قد يشمل توفير إسرائيل لأنظمة دفاعية متقدمة وتكنولوجيا عسكرية متطورة، مما سيعزز من القوة العسكرية للمغرب. بالإضافة إلى ذلك، سيؤدي هذا التحالف إلى زيادة في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدين، وهو ما قد يُحدث تحولاً في ميزان القوى الإقليمي ويشكل ضغطاً إضافياً على الجزائر لإعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية.

بناءً على ما سبق، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: كيف يؤثر تطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل على الأمن القومي الجزائري؟

وتتفرع عن الإشكالية المحورية عدة تساؤلات فرعية أهمها:

- ما هي الأبعاد العسكرية والسياسية للتطبيع بين المغرب وإسرائيل؟

- فيما تتمثل انعكاسات التطبيع المغربي الإسرائيلي على الجزائر؟

- كيف يمكن للجزائر تعزيز موقفها الإقليمي لمواجهة التحديات الناشئة عن هذا التطبيع؟

أما بالنسبة **لفرضية الدراسة** فإن التعاون العسكري والأمني بين المغرب وإسرائيل يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري مما سيؤدي الى تصاعد التوترات في المنطقة.

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي** لدراسة السياق الجيو- استراتيجي للتطبيع المغربي الإسرائيلي ومدى تأثيره على الأمن القومي الجزائري، بالإضافة الى تحليل السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية-المغربية والاستراتيجية الأمنية الجزائرية.

كما تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من **الأهداف** أهمها:

تحليل الأبعاد العسكرية والسياسية: دراسة طبيعة التعاون العسكري والسياسي بين المغرب وإسرائيل وتداعياته على الجزائر.

تقييم التأثيرات السياسية والعسكرية: تحليل انعكاسات التعاون الاستخباراتي المغربي الإسرائيلي على الجزائر، وتقديم توصيات لتعزيز السياسات والاستراتيجيات الأمنية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية.

استشراف مستقبل الاستراتيجية الجزائرية: تحليل السيناريوهات المستقبلية لسياسات الجزائرية الإقليمية في ظل التحالف الجديد.

ومن أبرز أسباب ودوافع اختيار موضوع الدراسة هي البحث في السياق الجيو-استراتيجي للتطبيع المغربي الإسرائيلي بمختلف أبعاده ومختلف تأثيراته على الأمن القومي الجزائري على مختلف المستويات، مع محاولة معرفة التحديات وسيناريوهات العلاقات الجزائرية-المغربية والاستراتيجية الجزائرية مستقبلا.

أولا: السياق الجيو-سياسي للتطبيع المغربي الإسرائيلي.

إن العلاقات بين المغرب وإسرائيل ليست وليدة القرن العشرين، بل هي مسار تراكمي تاريخي وما التطبيع إلا ترسيم للعلاقات الثنائية التي كانت قائمة بقوة في عهد الملك "الحسن الثاني"، غير أنه تم تأخير ذلك لعهد لاحق. ولا يبدو التطبيع مجرد خطوة رمزية بل عملية ترسيخ لتصالح وقطيعة

مع المراحل السابقة، إذ يشكل التطبيع ركيزة للتعاون بين البلدين وتكريسا للمصالح الاستراتيجية المشتركة.

1. الخلفية التاريخية للعلاقات المغربية الإسرائيلية:

تعود العلاقات المغربية الإسرائيلية إلى فترة الاستعمار الفرنسي في المغرب، حيث برزت هذه العلاقات من خلال الدور الذي لعبه السلطان محمد الخامس في حماية اليهود المغاربة. فقد تصدى السلطان لسياسات التمييز والعنف التي فرضتها حكومة فيشي الفرنسية والنظام النازي، مما ساعد على حماية اليهود من مظاهر معاداة السامية التي تفشت في تلك الحقبة. كما عمل على الدفاع عن حقوقهم، بما في ذلك حقهم في التنقل داخل المغرب وخارجه.¹

مع نهاية خمسينيات القرن الماضي، بدأت مرحلة جديدة من الصداقة بينهما، حيث انخرط المغرب في ترتيبات جزئية لتنظيم هجرة اليهود المغاربة إلى الكيان، رغم الضغوط القومية المتزايدة والمشاعر المعادية السائدة. وقد شكلت هذه الهجرة ركيزة ديمغرافية أساسية في بناء الكيان الإسرائيلي، حيث يُقدّر أن أكثر من مليون إسرائيلي من أصل مغربي يشكلون ثاني أكبر مجتمع في إسرائيل بعد المجتمع الروسي، ويشغلون مناصب رفيعة في الإدارة والحياة السياسية.²

ولا يزال اليهود المغاربة يحتفظون بروابط دينية وثقافية مع وطنهم الأم، مما يعزز من تبرير المغرب لوجود علاقاته المباشرة مع الكيان الإسرائيلي. وقد تسعى هذه العلاقات إلى تعزيز التفاوض والمساهمة في عملية السلام بالمنظور الإسرائيلي، حتى في ذروة الصراع العربي الإسرائيلي. في هذا السياق، كان لدى المغرب مخاوف من المد القومي الناصري، وهو ما ساهم في التقارب بينهما.

كما تعتبر إسرائيل المغرب وسيطاً رئيسياً في العالم العربي والإسلامي، وقد تعززت ثقة الكيان في المغرب بعد زيارة إسحاق رابين للبلاد عام 1976، مما أدى إلى حوار مع مصر. وقد أفضى ذلك إلى الاجتماع السري بين وزيري خارجية الكيان ومصر في السنة التالية، والذي شكل الأرضية لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.³

2. سياق واستراتيجيات التطبيع الرسمي المغربي الإسرائيلي:

يتجلى التطبيع الرسمي بين المغرب والكيان الإسرائيلي كخطوة استراتيجية تتجاوز أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي والتطورات المرتبطة بملف الصحراء. ويعد تنويعاً لعلاقة رسمية تهدف إلى تحقيق مكاسب

اقتصادية وسياسية للمغرب، خاصة بعد الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء ودعم مقترح الحكم الذاتي، مما يعزز مكانة المغرب في المنظومة الغربية ويُسهل التعاون مع حلف الناتو.

كما يسعى المغرب من خلال هذا التطبيع إلى تحقيق مكاسب متعددة، منها إسكات المعارضة الداخلية التي تعارض خطوات التطبيع، فضلاً عن امتصاص ردود الفعل الشعبية. ويُشار هنا إلى أن توقيع اتفاق التطبيع تم بواسطة الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، الذي كان قد اتخذ من القضية الفلسطينية محوراً لخطابه السياسي قبل توليه السلطة هذا ما يتماشى مع الموقف الرسمي للسياسة الخارجية المغربية ومع القواعد الدولية⁴.

إن المغرب يعي أن تعزيز علاقاته مع واشنطن يتطلب التقارب مع الكيان الإسرائيلي، مما يعني أن هذا التطبيع قد يُلزم الإدارة الأمريكية بالاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، لذا يُعتبر التطبيع بمثابة مقايضة حيث يسعى الطرفان لتحقيق مصالحهما، نظراً لولائهما للولايات المتحدة⁵، هذا رغم الإعلان الملكي الذي أكد دعم المغرب لحل الدولتين خلال اتصال الملك مُجدد السادس بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلا أن البيان لم يتضمن إشارات واضحة لمبادئ الحل أو الوضع السياسي للقدس.

وفي سياق واقع العلاقات، ومع تراجع القضية الفلسطينية عن الأجندة العربية، يسعى المغرب لتعزيز موقعه الإقليمي من خلال هذا التطبيع رغم ما تحمله الأجندة الإسرائيلية من طموحات تهدف إلى تقويض الإرادة العربية والفلسطينية من خلال ترسيخ قبول الكيان في السياق الإقليمي.

بالإضافة إلى الطموحات الأمنية، يتطلع الكيان الصهيوني من خلال المغرب إلى توسيع نفوذه، وهو ما يتجلى في التعاون الاقتصادي، بما في ذلك إدخال السلع الإسرائيلية إلى السوق المغربية وتوسيع حركتها الاقتصادية في إفريقيا، على غرار توجه نحو سوق غرب إفريقيا⁶.

3. الأهداف الصهيونية من التطبيع المغربي الإسرائيلي:

تعد المنطقة المغاربية نقطة محورية في الاستراتيجيات الجيو-سياسية العالمية، حيث تسعى إسرائيل استراتيجياً من خلال علاقاتها مع المغرب، إلى تقوية موقعها الأمني وكشف الأمن القومي العربي عبر البوابة الغربية، لذا قدمت إسرائيل طلباً للناتو لمراقبة مضيق البحر الأبيض المتوسط، ما يعكس أهمية هذه المنطقة كمركز استراتيجي للرقابة البحرية⁷.

كما تهدف إسرائيل إلى التوغل في القارة الإفريقية، حيث تعتبر المغرب نقطة انطلاق رئيسية لهذا التوسع، ويهدف هذا التطبيع إلى زيادة النفوذ الإسرائيلي داخل مجموعة دول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وهو ما يعزز من دورها كفاعل رئيسي في القارة، وهو ما أشار إليه الباحث السياسي "جمال ميساوي" حين أكد أن التطبيع الصهيوني مع المغرب يعد خطوة استراتيجية خطيرة تهدف إلى توسيع نطاق النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا.

علاوة على ذلك، تعمل إسرائيل على تحييد الفضاء المغاربي عن الصراعات الإقليمية، مما يتيح لها فرصاً أكبر للتوسع دون مقاومة فعلية من الدول المجاورة.

أما أمنياً، يهدف التعاون الاستخباراتي بين المغرب وإسرائيل إلى تبادل المعلومات حول أنشطة المقاومة وتحركاتها في المنطقة، وكذا رصد الأنشطة الخاصة بالدول التي تعارض التطبيع، مثل الجزائر، وهو ما يعد جزءاً من الاستراتيجية الإسرائيلية وذلك من خلال الاستثمار في النزاع التاريخي بين المغرب والجزائر، بهدف تسويق أسلحتها وزيادة قدرتها على التأثير في هذه الصراعات، مما يعزز من موقفها الاستراتيجي في المنطقة.⁸

ثانياً: أبعاد التطبيع المغربي الإسرائيلي وتأثيراته على الأمن القومي الجزائري.

يثير قرار تطبيع المغرب مع الكيان الإسرائيلي العديد من التساؤلات والاشكالات المرتبطة أساساً بالأبعاد المعلنة والخفية لهذا القرار، وكذا بالتداعيات الأمنية المترتبة عن هذه الخطوة التي تعتبر سابقة خطيرة في المنطقة المتوسطة بصفة عامة، وفي تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية بصفة خاصة.

1. تأثير التطبيع السياسي المغربي-الإسرائيلي على الأمن المجتمعي الجزائري.

يبدو أن أهداف الكيان الصهيوني من وراء تطبيع علاقاته مع المغرب واضحة، فهو يسعى إلى توسيع نفوذه في إفريقيا، وإضعاف قوة الجزائر خاصة في ظل تمسكها بموقفها الثابت اتجاه دعم مختلف قضايا التحرر ولكن أيضاً موقفها الرافض لأي شكل من أشكال التطبيع مع الكيان، بالإضافة إلى التصويت مع دول عربية أخرى ضد قرار الاتحاد الإفريقي القاضي بقبول إسرائيل كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي.

كما تسعى المغرب إلى إقامة تحالفات أمنية وعسكرية مع الكيان الصهيوني ضد الجزائر، وزعزعة الاستقرار عبر خلق اضطرابات في البيئة الداخلية الجزائرية، وهذا من خلال الاستثمار في الخلافات الداخلية، والتركيز على قضية الأمازيغ في الجزائر باعتبارها ورقة تهديد حسب التصريح المغربي، وهو ما

عكسته تصريحات سفير المغرب لدى الأمم المتحدة، حينما أعلن عن دعم المغرب لحركة انفصالية، في إشارة إلى "الحركة من أجل استقلال القبائل (المالك).

يضاف إلى ذلك، قضية الحرائق التي مست عدة ولايات جزائرية في صيف 2021 ومن بينها ولاية تيزي وزو (منطقة القبائل الكبير)، كجزء من معادلة الصراع بين الجزائر والمغرب وحليفها الكيان الصهيوني، حيث اتهمت الجزائر المغرب بأنه يقف وراء تلك الحرائق خاصة بعد اغتيال الشاب الجزائري جمال بن إسماعيل بطريقة مروعة في منطقة الأربلاء نات إرائن، حيث كشفت التحقيقات أن أعضاء من حركة الماك قاموا باغتيال المواطن جمال بن سماعيل ومن المحتمل أن لديهم يد في هذه الحرائق رغم نفيهم ذلك وكان ذلك بالتواطؤ مع المغرب.

2. تأثير التعاون العسكري والاستخباراتي الإسرائيلي المغربي على استراتيجيات الدفاع الجزائري:

يُعتبر التعاون الاستخباراتي بين المغرب وإسرائيل عنصراً محورياً في دراسات الأمن الإقليمي، وقد تزايدت أهميته بعد توقيع اتفاق التطبيع الرسمي، والتي تمثل تحدياً استراتيجياً كبيراً على أمن المنطقة وأمن الجزائر بصفة خاصة، حيث يمكن أن تُستخدم التقنيات التي يحصل عليها المغرب من إسرائيل في رصد مختلف الأنشطة العسكرية الجزائرية⁹.

من من أبرز مظاهر التعاون الاستخباراتي هو استخدام برنامج "Pegasus" الذي طوّره شركة NSO الإسرائيلية، حيث تظهر التقارير أن المغرب استخدم هذا البرنامج للتجسس على الصحفيين والنشطاء، مما يُثير القلق من إمكانية استخدامه ضد الجزائر أيضاً¹⁰.

من هنا تصبح الجزائر عرضة لهجمات استخباراتية تهدف إلى جمع معلومات حساسة عن الأنشطة العسكرية والسياسية، مما قد يؤثر على استقرارها الوطني. بالإضافة إلى تحسين قدرات المراقبة الحدودية حيث تستفيد المغرب من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال المراقبة الحدودية، مما يشكل تهديداً مباشراً لأمن الجزائر، خاصة في المناطق الحدودية¹¹.

كما ويمتد التعاون بين المغرب وإسرائيل إلى مجال الأمن السيبراني، مما يثير مخاوف حول احتمالية قيام المغرب بشن هجمات إلكترونية تستهدف الجزائر وهذا ما حدث في السنوات الأخيرة، حيث شهدت الجزائر تصاعداً ملحوظاً في الهجمات السيبرانية التي استهدفت أنظمتها الحكومية والبنية التحتية الحيوية أهمها:¹²

- الهجوم على قطاع الطاقة: في عام 2020، تعرضت شركة "سوناتراك"، وهي أكبر شركة نفطية في الجزائر، لعملية اختراق سيبراني أدت إلى تعطيل بعض عملياتها وأفادت التقارير بأن القراصنة استهدفوا نظم التحكم الخاصة بمحطات توليد الكهرباء، مما أثار مخاوف بشأن سلامة الشبكة الكهربائية الوطنية.
 - اختراقات البيانات: في عام 2021 تم الإبلاغ عن اختراقات متعددة استهدفت مواقع الحكومة الجزائرية، على سبيل المثال، تم تسريب بيانات حساسة تتعلق بالموظفين الحكوميين، مما أظهر ضعف الأنظمة السيبرانية في حماية المعلومات الحساسة حسب تقرير من "The Hacker News" أشار إلى أن هذه الحوادث تُظهر الحاجة الملحة لتعزيز الأمن السيبراني.¹³
 - استهداف نظام الاتصالات: هناك تقارير تفيد بمحاولات لاختراق الشبكات الاتصالات الجزائرية، مما أدى إلى توقف خدمات الاتصالات في بعض المناطق، ففي سنة 2021، تم الإبلاغ عن انقطاع في خدمات الاتصالات بسبب هجمات سيبرانية، مما تسبب في ارتباك في الاتصالات الحيوية خلال الأزمات بنسبة 30%.¹⁴
- وعليه، بالنظر إلى أن المبدأ الاستراتيجي للدفاع الوطني هو التقليل لأدنى حد ممكن من احتمال تهديد الأمن، فإن ذلك يستدعي تطوير وتحسين وتحديث قدرات الدفاع الوطنية، وهذا ما سعت إليه الجزائر بعد التطبيع المغربي الإسرائيلي، وذلك من خلال تطوير المنظومة الدفاعية الجزائرية، وهذا ما تم التأكيد عليه في الفقرة 21 من ديباجة الدستور سنة 2020، بالحث على الرفع من الجاهزية الميدانية للجيش والاستعداد الجيد للدفاع.

3. انعكاسات التطبيع على العلاقات الجزائرية-المغربية:

ترجع جذور الخوف والشك في العلاقة بين الجزائر والمغرب إلى ما قبل استقلال البلدين، وقد زادت حدة التوتر والخلافات بينهما بعد الاستقلال بسبب التعتن المغربي الذي ينطلق من فكرة مفادها أن أجزاء من الإقليم الجزائري (بشار وتندوف) هي امتداد للسيادة المغربية، في حين تؤكد الجزائر على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار وترفض المساس بسيادتها. وما زاد من تعقيد العلاقات بين البلدين قضية الصحراء الغربية، كعامل مضاعف لعدم الاستقرار بين البلدين بصفة خاصة، وفي إقليم المغرب العربي بصفة عامة.

كما شهدت العلاقات الجزائرية-المغربية توتر كبير وتصعيد دبلوماسي غير مسبوق بعد التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني سنة 2020، كضمن للمساومة مقابل اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية. هذه الخطوة التي مثلت أهم دوافع لقطع العلاقات بين الجزائر والمغرب خاصة بعد تهديد المسؤولين الإسرائيليين للجزائر من الأراضي المغربية، بالإضافة إلى فضيحة التجسس على مسؤولين جزائريين من طرف المغرب بالاعتماد على برنامج بيغاسوس الإسرائيلي.¹⁵

وفي هذا السياق، صرح الوزير الأول الجزائري عبد العزيز جراد عن استياء الجزائر من تطبيع المغرب علاقاته مع الكيان الإسرائيلي، مؤكداً وجود إرادة أجنبية حقيقية للوصول "الصهيونية" إلى حدود الجزائر، منتجا بذلك تهديد حقيقي للأمن والاستقرار في الجزائر.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الجزائرية-المغربية.

إن السيناريوهات المستقبلية للعلاقة المغربية الجزائرية تحمل في طياتها الكثير من التوقعات خصوصاً في المرحلة الحالية التي تعتبر الأسوأ في تاريخ العلاقة بينهما، إذ ترى الجزائر في المغرب تهديداً لها خصوصاً بعد التطبيع مع الكيان الصهيوني، غير أنه لا أحد ينكر الاستنزاف المتواصل لهذه الأزمة المستعصية، وفي هذا السياق، طرحت الجزائر العديد من الخيارات لتصويب المسار وفق ما يتماشى وسياساتها الخارجية ويجند أمنها القومي وهذا ما نلخصه في ثلاث سيناريوهات متوقعة.

1. السيناريو الأول: التصعيد العسكري:

تعتبر العلاقات بين الجزائر والمغرب متوترة تاريخياً، وقد تفاقم هذا التوتر بشكل ملحوظ بعد تطبيع المغرب لعلاقاته مع إسرائيل في ديسمبر 2020، ما قد يؤدي إلى تحالفات أمنية وعسكرية جديدة، بما يعزز من استمرار تصاعد التوترات بين الجزائر والمغرب، منذراً بإمكانية مواجهة عسكرية بين البلدين، من خلال التحركات العسكرية، مثل المناورات الكبرى على الحدود، كما أن كلا البلدين يتجهان نحو التصعيد.

هنا نشير إلى ما قام به المغرب من مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الجزائرية، قد ترد الجزائر بتعزيز قواتها في تلك المنطقة، مما يزيد من حدة التوتر. وقد شهدت الحدود بين البلدين في سنة 2021 توترات متزايدة مع زيادة المناورات العسكرية على الجانبين، مما أظهر أن الوضع قد يكون متفجراً. وإمكانية

وقوع حوادث حدودية، مثل اشتباكات بين القوات المسلحة أو مشادات بين حرس الحدود، تؤدي إلى تصعيد الأوضاع.

وإذا رجعنا زمنيا في التاريخ، وقعت العديد من الحوادث المماثلة بين الدولتين مثل حادثة 1963، حيث اندلعت حرب قصيرة بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع حدودي، مما أسفر عن مقتل العشرات. وحوادث 1988 حيث وقعت اشتباكات في منطقة الصحراء بين القوات الجزائرية والمغربية، مما زاد من التوترات. وحادثة 2020 حيث أبلغت وسائل الإعلام عن مواجهات محدودة بين القوات على الحدود، أدت إلى استنفار عسكري على الجانبين، مع تزايد التوترات.

كما وقد يؤدي تسرب معلومات أو تقارير عن نوايا عسكرية إلى تصعيد الأوضاع. إذا شكت الجزائر أن هناك نوايا هجومية من المغرب، فقد يُفسر ذلك على أنه تهديد مباشر ويؤدي إلى رد فعل سريع. وقد أشار تقرير صادر عن مركز الدراسات الدفاعية إلى أن المغرب قد زاد من ميزانيته العسكرية بشكل كبير منذ تطبيع علاقاته مع إسرائيل، مما يُعتبر تحذيرًا للجزائر.¹⁶

في السياق نفسه، يعد تسليح المغرب باستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة من إسرائيل، مثل الطائرات المسيّرة وأنظمة الدفاع المتقدمة، مضاعفاً بذلك عوامل زعزعة الاستقرار، إذا قررت الجزائر تعزيز علاقاتها العسكرية مع دول مثل روسيا أو إيران، وهذا ما ينظر إليه على أنه تصعيد في الوضع، مما يؤدي إلى سباق تسلح في المنطقة. وفقًا لتقرير صادر عن معهد الشرق الأوسط، فإن زيادة التعاون العسكري بين المغرب وإسرائيل من شأنها أن تعزز من قدرة المغرب على مواجهة أي تهديدات، مما يُعد عاملاً مثيراً للقلق بالنسبة للجزائر.

2. السيناريو الثاني: الابقاء على الوضع الراهن:

في هذا السيناريو، تظل العلاقات بين الجزائر والمغرب متوترة، لكن دون أن تتطور إلى صراع عسكري مباشر. تسعى كلا الدولتين إلى تعزيز قدراتهما العسكرية، مما يؤدي إلى استنزاف اقتصادي كبير، مع الحفاظ على الوضع الراهن دون تصعيد.

وتستمر الجزائر في تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع دول مثل روسيا، حيث أبرمت صفقات أسلحة بلغت قيمتها 4 مليارات دولار في السنوات الأخيرة، بما في ذلك طائرات مقاتلة من طراز Su-30 وأنظمة الدفاع الجوي S-400¹⁷ في المقابل، يستفيد المغرب من الدعم العسكري والتقني من الولايات

المتحدة وإسرائيل، حيث قدرت صفقات الأسلحة بحوالي 1.2 مليار دولار، مما يعزز من قدراته الدفاعية بشكل كبير.

كما تشير التقارير إلى أن الجزائر سنة 2022 قد زادت ميزانيتها العسكرية إلى نحو 15 مليار دولار، بينما خصص المغرب حوالي 5.5 مليار دولار للنفقات العسكرية،¹⁸ ويظهر هذا التركيز على الإنفاق العسكري تأثيراً سلبياً على القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، حيث أفادت دراسة أن 30% من الميزانية الاجتماعية في كلا البلدين تم تخفيضها نتيجة الأولويات العسكرية.¹⁹

كما وتعيق التوترات القائمة بين الجزائر والمغرب التعاون الإقليمي في مجالات حيوية مثل مكافحة الإرهاب، حيث يظهر تحليل حديث أن 60% من الحوادث الإرهابية في شمال إفريقيا مرتبطة بالتوترات بين الدول، مما يبرز الحاجة إلى التعاون بين الجزائر والمغرب لمواجهة هذه التحديات المشتركة.²⁰

في الوقت نفسه، تستغل الحكومة المغربية الخطاب القومي لتعزيز الدعم الشعبي، ويُنظر إلى الدعم العسكري من الغرب كوسيلة لتعزيز الاستقرار الداخلي، حيث أشار 70% من المواطنين إلى أهمية هذه العلاقات كجزء من استراتيجيات الأمن الوطن.²¹

وبالتالي، يُظهر هذا السيناريو أن الحفاظ على التوترات دون تصعيد قد يُفضي إلى استنزاف اقتصادي، ويعقد الوضع الأمني الإقليمي، مما يُبقي المنطقة في حالة من عدم الاستقرار المستمر.

3. السيناريو الثالث: الانفراج الدبلوماسي:

في هذا السيناريو، يمكن للجزائر والمغرب اتخاذ خطوات تدريجية نحو تهدئة التوترات من خلال الحوار الدبلوماسي، كما يشير العديد من المحللين إلى أهمية التواصل بين البلدين كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويمكن لدول وسيطة مثل روسيا أو الاتحاد الأوروبي أن تلعب دوراً حيوياً في تسهيل محادثات السلام بين الجزائر والمغرب، حيث يُعتبر الطرفان جزءاً من الفضاء الجغرافي والتاريخي الأوروبي.

هنا نشير إلى أنه سابقاً كانت هناك محاولات لتحقيق الانفراج، ولكنها غالباً ما تعثرت بسبب القضايا العالقة مثل الصحراء الغربية. ومع ذلك، فإن التركيز على مجالات التعاون الإقليمي، خاصة في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتجارة عبر الحدود، قد يساعد في تقليل التوترات. فعلى سبيل المثال، يُظهر تقرير حديث صادر عن مركز دراسات الأمن الإقليمي سنة 2022 أن التعاون في مجال مكافحة

الإرهاب بين الجزائر والمغرب يمكن أن يقلل من التهديدات المشتركة ويعزز الثقة بين البلدين، لان الاعتراف بالمصالح المشتركة يمكن أن يكون عامل مهم لفتح قنوات الحوار بين البلدين.

ومن العوامل المحفزة للانفراج الدولي، يُشير الخبراء إلى أن تحسين العلاقات الاقتصادية يمكن أن يكون حافزًا إضافيًا لتخفيف التوترات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مشروعات البنية التحتية المشتركة أو الاتفاقيات التجارية إلى خلق بيئة مواتية للحوار ووفقًا لتقرير البنك الدولي، فإن تطوير البنية التحتية بين الجزائر والمغرب قد يُفضي إلى زيادة التجارة بنسبة تصل إلى 20%، مما يُعزز من الاعتماد المتبادل بين الدولتين.²²

كما أن الخطاب الإعلامي يلعب دور مهم في تقليل أو زيادة شدة التوتر بين الطرفين، لذا ينبغي على وسائل الإعلام تبني خطاب إيجابي يعزز من ثقافة الحوار والتفاهم، حيث تشير تقارير "المركز الإعلامي" أن 60% من محتوى الإعلام في الجزائر والمغرب يركز على التوترات، مما يؤثر سلبيًا على الرأي العام وان التغيير في هذا الاتجاه يمكن أن يساعد في بناء الثقة بين المواطنين ويحفز الانفراج الدولي.

وعليه، إذا تمكنت الجزائر والمغرب من اتخاذ خطوات عملية نحو الحوار، يمكن أن يؤدي ذلك إلى استقرار أكبر في المنطقة، مما يعود بالنفع على شعوبهم، وذلك من خلال التركيز على ثنائية الانفراج الدبلوماسي وتعزيز فرص التنمية الاقتصادية بين البلدين.

خاتمة:

نستنتج مما سبق، أن التحولات الأمنية في البيئة الإقليمية قد طرحت جملة من الانعكاسات السلبية على الأمن القومي الجزائري، دافعة بذلك صانع القرار الجزائري لإعادة صياغة بعض المرتكزات للتكيف مع الواقع الأمني الجديد، ولتحقيق المصالح الوطنية خصوصًا بعد التطبيع المغربي الإسرائيلي الذي طور بشكل متسارع في المشهد الجيو-سياسي الإقليمي، وأثر على الأمن القومي للجزائر. كما أبرزت الدراسة ثلاثة محاور أساسية:

- **تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية:** تمثل هذه الخطوة تحولًا استراتيجيًا بالنسبة للمغرب، الذي يسعى لتعزيز موقفه في قضية الصحراء الغربية عبر تحالفه مع إسرائيل. هذا التحالف يشمل تعاونًا أمنيًا وعسكريًا قد يمنح المغرب تفوقًا تكنولوجيًا ومعلوماتيًا، مما يغير من موازين القوى في المنطقة.
- **تأثير التطبيع على الأمن القومي الجزائري:** تعتبر الجزائر هذا التطبيع تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، حيث يعزز من قدرات المغرب العسكرية والاستخباراتية. في ظل النزاع القائم حول الصحراء الغربية، تدرك

الجزائر بأن هذا التحالف سيؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية في ظل التواجد الاسرائيلي في المنطقة، مما يدفعها إلى مراجعة استراتيجياتها الدفاعية وتعزيز تحالفاتها مع قوى دولية مثل روسيا والصين لموازنة هذا التحول.

- مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية: بالنظر إلى التطورات الحالية، من المحتمل أن تشهد العلاقات بين الجزائر والمغرب مزيداً من التوتر والتعقيد في المستقبل. قد تسعى الجزائر إلى تعزيز موقفها الدبلوماسي والعسكري للحفاظ على توازن القوى في المنطقة، بينما قد يستمر المغرب في استغلال تطبيعته مع إسرائيل لتعزيز مصالحه الإقليمية والدولية.

أما بالنسبة للتوصيات، فقد توصلت الدراسة إلى أن التحدي الرئيسي أمام الجزائر هو كيفية التعامل مع هذا التغير الجيو-سياسي بطريقة تضمن حماية أمنها الوطني وتحقيق الاستقرار الإقليمي، في ظل تحولات ديناميكية تعيد تشكيل توازن القوى في شمال إفريقيا، وعليه في ظل التطبيع المغربي الاسرائيلي لابد على الجزائر من التقيد بجملة من التوصيات أهمها:

- التحلي بالحكمة والبرغماتية في التعامل مع التغير الجيو-سياسي التي تشهده المنطقة، مع تفعيل قنوات الاتصال والحوار مع مختلف القوى الفاعلة والمؤثرة في التوازنات الاقليمية.

- مواكبة التطور التكنولوجي من أجل مواجهة التهديدات النابعة عن هذا التحالف الجديد، خصوصا فيما يتعلق بالأمن السيبراني الذي كان أساس التحالف المغربي الإسرائيلي لمجابهة انعكاساته على الأمن الوطني بكل أبعاده ومجالاته.

التهميش:

¹ الحسن العيدي، العلاقات المغربية الإسرائيلية: جدل الهوية والمصالح في سياق التحولات الإقليمية، الرباط، المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2017، ص 5.

² Hass, A. «The Moroccan Connection : Jews and Israel.» East Journal. 2019, p 12

³ Zoubir, Yahia H., “The US Recognition of Moroccan Sovereignty over Western Sahara: Implications for the Maghreb and the Sahara-Sahel Region,” The Journal of North African Studies, 2021, p. 12

⁴ Michael Hass, *The Middle East and the United States: Policy and Diplomacy in the Age of Normalization*, London, Routledge, 2019, p. 213.

⁵ الحسن العيادي، العلاقات المغربية الإسرائيلية: جدل الهوية والمصالح في سياق التحولات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

⁶ Zoubir, Yahia H., "The US Recognition of Moroccan Sovereignty over Western Sahara: Implications for the Maghreb and the Sahara-Sahel Region, Ibid .

⁷ Khalil, A. «geopolitical dynamics in north africa .» *north african studies* , 2021

⁸ Albrecht, H. «Military Alliances in North Africa: Morocco, Israel, and Algeria's Defense Strategy.» *North African Studies Journal*, 2021 , p123-145

⁹ freidman, G. «the implication of israeli-moroccan intelluigence cooperation.» *journal of middle eastern studies* , 2021 , 123-1

¹⁰ Gregory Aftandilian, "Morocco's Use of Israeli Spyware Reflects a Deepening Intelligence Partnership," *Arab Center Washington DC*, August 2021,p 22

¹¹ borshchevskaya, A, laudau, et s. «intelligence cooperation between morroco and israel : implications for regional security.» *middle east policy*, 15 septembre 2021, 45-60.

¹² يوسف ظاهر، "حرب الظل السيبرانية بين الجزائر والمغرب"، الجدار العربي، 2021، متاح على :

<https://arabwall.com/ar/a-cyber-shadow-war-between-algeria-and-morocco/>

¹³ Nintin Sharma . «data breches targeting algerian government sites : an urgent call for cybersecurity reform .» *the hacker news* . 15 avril 2021.

<https://www.thehackernews.com/2021/xx/xx>.

Studies, international Institute for Strategic. « Military balance .» 2021.

¹⁴ يوسف ظاهر، حرب الظل السيبرانية بين الجزائر والمغرب، الجدار العربي، مرجع سبق ذكره.

¹⁵ اسماء، بوسكران فاطمة الزهراء، عبد الصادق، "مقاومة التطبيع وتداعياته على الأمن القومي الجزائري"، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، 2022، ص 7-75.

¹⁶ مركز الدراسات الدفاعية، تقرير حول زيادة الإنفاق العسكري، 2022.

¹⁷ Rapport Studies, international Institute for Strategic, military balance , 2021

¹⁸ Rapport sur le Classement de la puissance militaire de l'Algérie pour l'année

2022, *Global Firepower*, 2022. Disponible sur :

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria

¹⁹ تقرير البنك الدولي، "الجزائر: الآفاق الاقتصادية — أبريل 2022"، 2022، متاح على :

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022>

²⁰ Rapport institute for Economics and Peace, *Indice mondial du terrorisme 2022*, Sydney, novembre 2022. Disponible en ligne :

<https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2022/11/GTI-2022-web.pdf>

²¹ Rpport Middle East Council on Global Affairs, *Le paradoxe de la confiance dans l'institution militaire au Moyen-Orient et en Afrique du Nord*, 2022.

Disponible en ligne :

<https://mecouncil.org/ar/publication/مفارقة-الثقة-في-المؤسسة-العسكرية-في-م>

²² Rapport Banque mondiale, *Algérie : Mise à jour économique – Avril 2022*, 2022. Disponible en ligne :

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022>